جامعة الدول العربية
مكتب الوفد الدائم لدى الامم المتحدة
866 United Nations Plaza, Suite 494, New York, NY 10017

كلمة

السيد عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

أمام

الاجتماع الرفيع المستوى

لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالأمم المتحدة

نيويورك 14-16 سبتمبر 2005

السيد الرئيس

السيدات والسادة

أود في البداية، أن أسجل التقدير الكبير لرئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، جان بنج، للجهود الدؤوبة التى قادها بكل كفاءة حتى تخرج الوثيقة النهائية للقمة العالمية الجارية بوثيقة رصية تبعث على الأمل وتطلق طاقات التعديل والإصلاح بقدر ما يسمح توافق الآراء وحسابات المصالح العالمية المعاصرة، وهي في كل الأحوال تمثل بداية وإن لم تشبع طموحات عالم متعطش للاستقرار والتقدم والعدل والسلام.

كما أود أن أحيي رئيس الجمعية في دورتها الستين، بان الياسون، هذا الدبلوماسي السويدي القدير، واثقا من أنه بما عرف عنه من خبرة وكفاءة سوف يقود أعمال هذه الدورة التاريخية نحو نجاح كبير. وعلى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولي التي أخاطب فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة، فلقد خاطبتها في مناسبات عديدة كان آخرها تحديداً قمة الألفية التي اقترحت برنامج عمل شامل من اجل عالم أكثر تقدما وعدالة وأمنا، إلا أنها المرة الأولي التي أخاطبها بوصفي الأمين العام لجامعة الدول العربية. ولعلها مصادفة ذات دلالات عميقة أن يتواكب لقاؤنا اليوم، في الذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة، مع الذكرى الستين لإنشاء الجامعة العربية.

ستون عاماً من التناسق والتناغم بين كبرى المنظمات العالمية من ناحية، وأعرق المنظمات الإقليمية من ناحية أخرى. ستون عاماً متصلة من التفاعل الخلاق، عاصرنا خلالها نفس الأحداث، وواجهنا فيها نفس التحديات، وعملنا معاً من أجل الارتقاء بالمنظومة الدولية نحو آفاق رحبة من الحرية والرخاء، للبشر جميعاً، بلا تفرقة، وبدون تمييز.

ومن ثم فحين تقول الوثيقة الختامية للقمة بأهمية الاتفاق على حلول جماعية لموضوعات رئيسية بالنسبة لاستقرار العالم، خاصة في مجالات التنمية والسلام والأمن الجماعي وحقوق الانسان وسيادة القانون ودعم الأمم المتحدة فإن في هذا التزام علينا جميعا، دولا ومنظمات دولية واقليمية ومن هنا فإن التزام جامعة الدول العربية في هذا الاطار التزام قانوني واخلاقي أعبر عنه امامكم واتعهد بالعمل على ضمانه وأن تكون المنظمة الاقليمية التي امثلها أداة رئيسية من ادوات تنفيذها.

وحيث ينادي الأمين العام – كما ذكر في خطابه القيم أمس – قادة العالم منفردين وجماعة بدعم وتنفيذ أجندة الاصلاح، فجامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية تقوم على بلورة العمل التنموي والسياسي الجماعي تلتزم بذلك وتتفهم تماما إطار التزاماتها في هذا الصدد.

وفي هذا فإن ما جاء بالوثيقة الختامية للقمة بشأن دور المنظمات الاقليمية وتأكيده وتوسيعه في إطار نص وروح الفصل الثامن من الميثاق يفتح افاقا جديدة للعمل الجماعي بالتزاوج بين الجهد الدولي والاقليمي في انجاح اجندة الاصلاح وخطة تأمين المستقبل الأفضل للبشرية.

* * *

السيد الرئيس

في هذا الإطار الذي عرضته يهمني أن أضع أمامكم بإيجاز عدداً من النقاط آملاً أن تنعكس على مسار عملنا المشترك تنفيذا لما قررته هذه الوثيقة التاريخية وهى نقاط حفزني على طرحها مقام الحدث، ودقة الظرف، وجلال المناسبة.

النقطة الأولي، هي أن الإصلاح الذي ننشده في هذه القمة ينبغي أن يكون نقطة انطلاق حقيقية وعملية نحو إصلاح عالمي شامل، يستهدف تنقية النظام الدولي في مجمله من كافة الشوائب التي تعكّر العلاقات بين الأمم بل احيانا تهددها فتحول دون الوفاء بمقاصد الميثاق، وتعرقل الالتزام بمبادئه.

ولئن كنت، في هذا الصدد، لا أشك في أن هذا الهدف يحظى منا بالإجماع الذي يستحقه، ولئن كنت أثق تماماً أننا جميعاً نتفق على أن المفهوم الديمقراطي هو جوهر الإصلاح المنشود، إلا أنني أود أن أشدد على أن إصلاح السياسات الوطنية من ناحية، وإصلاح السياسة الدولية من ناحية أخرى هما وجهان لعملة واحدة.

فلقد بات من غير المنطقي أن نطالب الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بـــالالتزام بالنظم الديمقراطية، دون أن نعمل جنباً إلى جنب على إرساء الممارسة الديمقراطيـــة في المعاملات بين الدول. إن ديمقراطية العلاقات الدولية سوف تكون سنداً لديمقراطية السياسات الوطنية، وسوف تصبح دعامة حقيقية لها، وذلك يتطلب أن تـــصبح الأمـــم المتحدة ذاتها القُدوة التي يُحتذي بها في الممارسة الديمقراطية بين الأمم. وهـــو مـــا يتطلب دعم الاصلاحات المقترحة لها والواردة في الوثيقة الختامية للقمة والتي أكـــد عليها الأمين العام في خطابه امامكم أمس. وفي هذا فإن دور الجمعية العامة وتأكيـــد مكانتها بين سائر أجهزة الأمم المتحدة أمر مطلوب. إن الجمعيـــة العامـــة طبقـــا لأي منظور ديمقراطي، بمثابة السلطة التشريعية داخل المنظمة العالمية. ومن ثـــم، فهـــي التي يجب أن تنظر في تقارير وتتابع اعمال أية أجهـــزة أو هيئـــات فرعيـــة يتقـــرر إنشاؤها، أو استحداثها.

* * *

أما النقطة الثانية التي أود أن أضعها أمامكم، فهي أن الإصلاح المنشود للأمم المتحدة إنما هو مُحصّلة لسياق تاريخي متصل اسهمت فيه مواقف ومطالـــب العـــالم الثالث وتجمعاته والتي تلخصت عبر سنوات طويلة، في المسؤولية الجماعية وتأكيـــد دور الدبلوماسية متعددة الأطراف وضرورة العمل على توافق الآراء بكل أعضاء الأمم المتحدة بالنسبة لكل ما يتعلق بحاضر العالم ومستقبله، ولعل في المفاوضات الجماعية التي انتجت الوثيقة التي أعتمدت بالأمس رسالة واضحة هو أن العالم يجب ان يقـــاد جماعيا حتى يكون هناك ضمان بالتزام المجتمع الدولي في مجمله بمـــا يتخـــذ مـــن

قرارات، وما تم التوصل إليه من توصـيات، فما نسعى إليه اليوم هو الالتزام القـائم على الاقتناع، وليس القائم على الفرض أو الضغط أو الالزام.

إن هذا أمر وثيق الصلة بأزمة المصداقية التي تتعرض لها الأمم المتحدة، بـل والتنظيم الدولي بأسره، ولعلنا جميعاً متفقين على أنه لا مخرج من أزمـة العلاقـات الدولية سوى بأن يعكس الاصلاح إرادة المجتمع الدولي فـي مجملـه، عـن طريـق التفاوض والتراضي والتوافق.

* * *

آتي الآن إلى النقطة الثالثة التي أود إبرازها ، وهي أن الإصلاح الذي ننـشده ينبغي أن يكون شاملاً ، متكاملاً. إن إصلاح بعض الجوانب دون غيرها لا يعني سوى تكريس الخلل في الهيكل والأداء معاً، مثلما أن معالجة الأعراض دون الأسـباب لـن تعني سوى استشراء المرض، وتكرار المعاناة.

وتلك مسألة قد فطّنا إليها فى نظرتنا إلى إصلاح وتطوير جامعة الدول العربية. فلقد حرصنا على أن يشمل التطوير منظومة الجامعة كلها، وسائر أجهزتها، وقواعـد التصويت بها، ونصوص ميثاقها، بل وإنشاء مؤسسات جديـدة كالبرلمـان العربـي، تعكس التواصل بين الشعوب والهيئات العربية، وتجعل المجتمع المدني شريكا كـاملا فى مسيرة الإصلاح والتطوير.

إنني أسوق هذا النموذج نظراً لإقتناعي بأن إصلاح الأمم المتحـدة وإصـلاح المنظمات الإقليمية صنوان ، إذ ينبغي أن يتم تطوير كل منهما بالتوازى مـع الآخـر، فكل خطوة الى الأمام فى تعزيز دور المنظمات الإقليمية فى كافة المجالات تعد بمثابـة دعم حقيقى للأمم المتحدة فى سعيها نحو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي فى سائر أرجاء العالم.

ويقيني، كما هو واضح من المقررات الأخيرة لمجلس جامعة الدول العربيـة، إننا نتفق جميعاً على أن الإصلاح، أي إصلاح، يعد سلسلة متصلة لا تنفصل حلقاتهـا

عن بعضها البعض. إن القضاء على الفقر لن يتحقق بغير التنمية الشاملة، والتنمية الشاملة لن تتحقق بغير توفير الأمن، وتوفير الأمن لن يتحقق بغير القضاء على ممارسات الارهاب والعنف والحرب والاحتلال الأجنبي، والقضاء على هذه الآفات الخطيرة لن يتحقق بغير سيادة القانون، وهذه بدورها لن تتحقق بغير تنظيم دولي قادر وعادل، لعلنا قد اطلقنا المسيرة نحو تحقيقه باعتماد الوثيقة الختامية لهذه القمة.

تلك هي فلسفة الميثاق، وهي فلسفة ينبغي الحفاظ عليها. مثلما ينبغي الحفاظ على الميثاق ومبادئه وأهدافه وكافة أحكامه التي تتعلق ببقاء الأمم وتقدمها، ومصائر الشعوب وحمايتها.

* * *

السيد الرئيس

لقد حَرصَت الوفود العربية لدى الأمم المتحدة على الإسهام البنّاء، على قدر استطاعتها، في مشروع الوثيقة الختامية لهذه القمة، إدراكاً منها لخطورة التحديات الدولية الراهنة، وحرصاً على المشاركة الفعالة في إصلاح المنظمة العالمية، وعلى الإسهام الفعال فى صياغة نظام دولى يقوم على العدل والمساواة، ويحقق الاحترام لها ولمن حولها.

إن الجامعة العربية على يقين أن إصلاح الأمم المتحدة إصلاحاً حقيقياً ومتوازناً يجب أن يكون خطوة رئيسية فى هذا الاتجاه. كما أنني شخصياً على يقين بأن الإصلاح، بأوسع معانيه، قادم لا محالة، فلقد أصبح الإصلاح حتمية لازمة، وليس مجرد خيار يُنتقى.

M2(4)